https://doi.org/10.26682/hjuod.2022.25.2.24
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 25، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 437-461، 2022

دور مخيمات النازحين في تغير حجم السكان في قضائي زاخو وسميل (2015 – 2020)

فارس شعلان إسماعيل و زياد عبد العزيز اليوسف
قسم الجغرافية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، إقليم كردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 16 أيلول، 2022، تاريخ القبول بالنشر: 14 تشرين الثاني، 2022)

الخلاصة

تركز الدراسة على موضوع مخيمات النازحين في قضائي زاخو وسميل بوصفها عامل مؤثر في تباين التوزيع المكاني والزماني للسكان فضلاً عما يصاحبها من مشاكل ديموغرافية حيث أنشأت هذه المخيمات نتيجة نزوح أهالي قضاء سنجار بعد هجوم داعش واحتلال بعض المحافظات العراقية مثل الانبار وصلاح الدين ونينوى صيف 2014، لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على المتغيرات التي نتجت عن هذه المخيمات من خلال دراسة وقياس الحجم السكاني لهذه المخيمات وتطورهم مع الزمن ودورهم في التباين السكاني على مستوى قضائي زاخو وسميل والوحدات الإدارية التابعة لهما خلال الفترة (2015–2020)، وتهدف هذه الدراسة الى الكشف عن تباين نمو السكان وحجمه واتجاهاته في قضائي زاخو وسميل والوحدات الإدارية التابعة لهما مع التركيز على دور مخيمات النازحين في ذلك، بالإضافة الى العوامل والأسباب التي أدت الى تناقص حجم السكان وانخفاض معدل النمو، واعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي و الاستنباطي (من العام الى الخاص) و اسلوب التحليل الكمي لمعالجة البيانات وتحليلها معتمدةً على الاساليب الكمية من القوانين الاحصائية السكانية، وكشفت الدراسة عن وجود دور كبير لمخيمات النازحين في تباين نمو السكان على مستوى قضاء سميل والنواحي التابعة لها مقارنة مع قضاء زاخو والنواحي التابعة لها وذلك لوجود (7) مخيمات ضمن حدود قضاء سميل، و (4) ضمن حدود قضاء زاخو التي لم تتوزع بشكل متساوي على وحدات القضاء الإدارية حيث تركزت (3) مخيمات من اصل (4) ضمن حدود ناحية دركار مما جعل التأثير عليها اكبر من الوحدات الإدارية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تباين السكان، معدل النمو، مخيمات النازحين، قضائي زاخو وسميل، الوحدة الإدارية.

المقدمة

لاشك في ان دراسة توزيع السكان وكثافتهم في المكان، تعد من الحقائق الأساسية التي تحظى بأهمية بالغة في الدراسات الجغرافية لاسيما دراسات جغرافية السكان، كونها تكشف عن الطريقة التي يتوزع فيها السكان في المكان الطبيعي الذي يتيح لهم إمكانية استثماره والتفاعل معه وبالتالي الاستقرار فيه، وكذلك ما يترتب من تباين مكاني في توزيع حجم السكان في المناطق والوحدات الإدارية المختلفة وفق الحاجة من الدراسة السكانية، لذا تعد دراسة التغير السكاني بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة من الأمور الهامة في جغرافية السكان ، لذا سيتم التطرق لتلك المتغيرات ودورها وكيفية التطور والزيادة او النقصان عن طريق مؤشرات ومقاييس تعني بالتطور الديموغرافي من خلال تطبيق تلك المؤشرات والمقاييس على قضائي زاخو وسميل التابعتين لمحافظة دهوك من حيث التطور في حجم السكان ودور مخيمات النازحين التي أنشأت عامي 2014 و 2015 بعد تدهور الأوضاع الأمنية في قضاء سنجار وهجوم داعش عليها وارتكاب جرائم بحق المدنيين في تلك القضاء مما اضطروا للهروب والنزوح الى محافظة دهوك حيث كانت وجهة هؤلاء النازحين قضائي زاخو وسميل بشكل اكبر من الاقضية الاخرى في محافظة دهوك، مما كان لهؤلاء النازحين الأثر الكبير في تباين التوزيع المكاني للسكان على مستوى الوحدات الإدارية لهاتين القضائين وما نتج عن تلك المخيمات من تباين في معدلات النمو السكاني و زيادة سكانية كبيرة في منطقة ما واستقرار وثبات السكان في منطقة أخرى دون تأثرها بنازحي المخيمات على مستوى قضائي زاخو وسميل وذلك خلال

الفترة 2015 – 2020، حيث ان القضايا السكانية هي الأساس التي تبني عليها البرامج والخطط التنموية للحكومات والسلطات المحلية في بلدان العالم المختلفة.

1– مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات التالية:

أ – كيف تغير حجم السكان ومعدلات النمو السكاني على مستوى الوحدات الإدارية بفعل مخيمات النازحين ضمن قضائي زاخو وسميل للفترة 2015 – 2020؟

ب– هل كان للحركة المكانية المتمثلة بمخيمات النازحين دور كبير في ارتفاع الحجم السكاني ضمن ناحية محددة واخفاء ذلك الدور في ناحية أخرى على مستوى قضائي زاخو وسميل؟

ج– ما هو اتجاه وحجم نازحي المخيمات بين قضائي زاخو وسميل؟ أيهما الأكثر تأثرا؟

د – هل هناك أثار ديموغرافية ناتجة عن مخيمات النازحين في منطقة ما دون غيرها؟

2– فرضية البحث

تفترض الدراسة ان هناك تباين مكاني لحركة نازحي المخيمات على مستوى قضائي زاخو وسميل وضمن الوحدات الإدارية المختلفة على مستوى هذه الاقضية، حيث تتمخض عنها أثار سكانية على الواقع الديموغرافي لمنطقتي الدراسة كنمو السكان وتباين حجمهم وتوزيعهم الجغرافي بفعل نازحي المخيمات مما له تأثير على التوازن السكاني في منطقتي الدراسة.

3– اهداف البحث

تهدف الدراسة الى الكشف عن تباين حركة نازحي المخيمات، وذلك من خلال عدد وحجم سكان كل مخيم ودورهم في التباين السكاني على مستوى قضائي زاخو وسميل، فضلا عن التوزيع الجغرافي لتلك المخيمات على مستوى الوحدات الإدارية لهاتين القضائين، الى جانب ابراز مناطق تكتل هذه المخيمات.

4– منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي (من العام الى الخاص او من الكل الى الجزء) في عرض الموضوع والتحليل الاحصائي للبيانات التي وردت في البحث، الى جانب الاسلوب الكمي لتحليل الأرقام والبيانات المتواجدة ضمن جداول الدراسة، وتم استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط التي وردت في الدراسة وبرنامج مايكروسوفت إكسل لرسم الأشكال البيانية الايضاحية البصرية.

5– حدود منطقة الدراسة

أ– قضاء زاخو: يقع القضاء مكانيا في اقصى شمال محافظة دهوك والعراق بمساحة اجمالية تبلغ (1378) كم^2، حيث يحدها من الشمال الحدود التركية – العراقية ومن الغرب الحدود العراقية السورية وناحيتي ربيعة وزمار التابعتين لمحافظة نينوى بينما يحدها من الجنوب قضاء سميل ومدينة دهوك مركز المحافظة ومن الشرق قضاء العمادية، اما فلكيا فيقع بين خطي الطول (43،10،53) و (42،20،56) شرقا، ودائرتي عرض (37،0،58) و (22،37،56) شمالا، ويضم القضاء (3) نواحي وهي (ناحية رزكاري، ناحية دركار، ناحية باتيفا).

ب– قضاء سميل: تبلغ مساحة القضاء (730) كم^2، يقع القضاء مكانيا ضمن محافظة دهوك شمالي العراق حيث يحدها من الشمال قضاء زاخو ومن الغرب ناحيتي ربيعة وزمار التابعتين لمحافظة نينوى، بينما يحدها من الجنوب سد الموصل وناحية وانة التابعة لمحافظة نينوى ومن الشرق يحدها مدينة دهوك، اما فلكيا يقع القضاء بين خطي الطول (43،8،43) و (42،22،45) شرقا، ودائرتي عرض (36،43،19) و (37،5،18) شمالا، ويضم القضاء ناحيتين وهما (ناحية فايدة، وناحية باتيل).

اما الحدود الزمنية للدراسة فتشمل الفترة من 2015 لغاية 2020 لكلتا منطقتي الدراسة لإبراز دور مخيمات النازحين خلال هذه الفترة حيث يوجد في قضاء زاخو (4) مخيمات، وقضاء سميل (7) مخيمات.

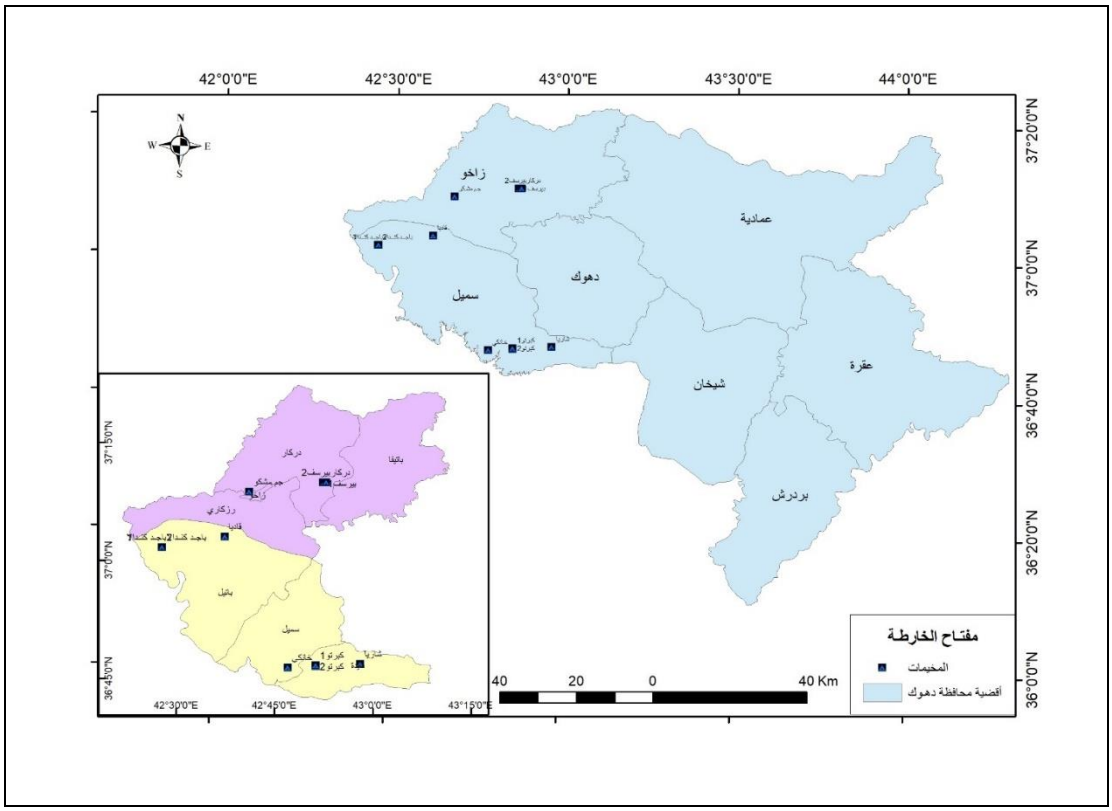

الخارطة (1): الخارطة الموقعية لمخيمات النازحين في قضائي زاخو وسميل.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- منظمة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في دهوك وبرنامج ARC GIS V.10.3.

2- حكومة إقليم كوردستان– العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء، مديرية إحصاء دهوك، قسم GIS، Shapefile المحافظة.

1- المفاهيم ومصطلحات الدراسة

1-1- جغرافية السكان: عرفها الباحث الأمريكي زيلنسكي (zelinsky) بانها (العلم الذي يدرس أساليب تكون الشخصية الجغرافية للأمكنة وانعكاسها على مجموعة الظاهرات السكانية التي تتباين في الزمان والمكان، كما انها تتبع قوانينها السلوكية متفاعلة الواحدة مع الأخرى ومع الظاهرات الديموغرافية المتعددة [1].

1-2- الحراك الديموغرافي:

التعريف اللغوي للحراك الديموغرافي: الحراك: هو مظهر عام من مظاهر النشاط والتي تعني الحركة والانتقال من وضع الى آخر.

الديموغرافي Demography: لفظ يوناني الاصل مؤلف من شقين هما Demos: ويعني الشعب او السكان وgraphs ويعني الوصف، وبهذا يصبح المعنى الحرفي الكلي لهذا المصطلح وصف السكان او الدراسة الوصفية لهم، ويعتقد ان اشيل غيار A, Guillard هو اول من استعمل هذا اللفظ وذلك في عام 1855 في كتابه (مبادئ الاحصاء البشري)، وقد عرفها غيار بانها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، فهي دراسة عددية للسكان وتحركاتهم العامة وظروفهم الطبيعية واحوالهم المدنية وصفاتهم العقلية والاخلاقية [2].

التعريف الاصطلاحي للحراك الديموغرافي:

ظاهرة تعبر عن انتقال الشخص أو المجموعات من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة أو خارجها، ويتم الحراك رغماً عن إرادة الشخص أو الجماعات أو بحسب رغبته بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الاضطهاد أو الجفاف والتصحر أو العمل أو أي أسباب أخرى، تدفع الشخص إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر بحثا عن

حاجته، حيث يحمل صفة نازح أو صفة لاجئ أو صفة مهاجر حسب طبيعة السبب الذي دفعه إلى هذا الحراك [3].

1-3- الهجرة: يقصد بالهجرة انتقال الافراد من منطقة ما الى منطقة أخرى. سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، أو الهجرة خارج حدود الدولة. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر الى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل. [4]

كما يعرف **المهاجر** بانه الشخص الذي يغير محل اقامته المعتاد اي انه كان يقيم فيه عند بداية الهجرة او عند اخر انتقال او حركة. وهو المكان الذي حدثت فيه الحركة (منطقة المغادرة او منطقة الاصل) الى مكان اخر على الاقل مرة خلال فترة الهجرة يقصد الاقامة الدائمة فيه، ويعرف بمنطقة الوصول والهدف. وهو المكان الذي انتهت اليه الحركة. ويقيم فيه المهاجر حتى انتهاء الهجرة. وحركة الهجرة تختلف من حيث المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه [5].

يمكن تصنيف الهجرة الى انواع عديدة بناءا على معايير متعددة اهمها: -

ا- هجرة اختيارية "الهجرة الطوعية": وهي الهجرة النابعة من ذات الفرد، والناتجة عن مجموعة من العوامل المشجعة له في المنطقة المستقبلة والتي تتلاءم مع طموحه، وتتمثل بالهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية والهجرة الطوعية خارج البلاد بدوافع اقتصادية [6].

ب- هجرة إجبارية "الهجرة القسرية": التي ترتبط غالبا بوجود عنف وحروب في مناطق معينة، وتنتج عن دوافع دينية أو سياسية أو اقتصادية صعبة، وتتسبب بطرد أعداد كبيرة من الجماعات البشرية من مناطق سكنهم الاصلية إلى مناطق أخرى، ومثال على ذلك (حالة النزوح الجماعي الذي تعرض لها الايزيديين في قضاء سنجار عام 2014 بسبب هجوم تنظيم داعش على القضاء وارتكاب المجازر وانتهاك حقوق الانسان مما اجبر سكان القضاء على النزوح نحو مناطق مختلفة من سوريا واقليم كوردستان).

ج- هجرة فردية: وغالبا يكون المهاجرون من فئة الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل [7].

د - هجرة جماعية: سواء كان مجتمع او عرق او مدينة أو قبيلة أو قرية بأكملها نتيجة لظروف خارجة عن ارادة لأنسان مثل التعرض لكوارث طبيعية كالفيضانات او زلازل او اعاصير او الهجرة الناتجة بفعل الانسان مثل الحروب والصراعات مما يجبر الانسان على مغادره سكنه والانتقال الى منطقة اخرى بدافع الحماية.

هـ - الهجرة الدولية (الخارجية): وهي عملية الانتقال من دولة إلى أخرى، بحيث يتجاوز المهاجر الحدود السياسية لمكان سكنه الاصلي بقصد الاقامة الدائمة في المنطقة الجديد او البلد الجديد [8]. مثل هجرة السوريين نحو الدول الاوروبية والعربية منذ عام 2011 إلى الوقت الحالي، نتيجة الحالة السياسية والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية التي تشهدها الجمهورية العربية السورية.

و - الهجرة الداخلية، ويقصد بها انتقال الافراد بين أجزاء الدولة الواحدة أي ضمن حدودها السياسية.

1-4- النزوح: بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة، كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف، كما هو الحال بالنسبة لموضوع دراستنا حيث ان جميع سكان مخيمات النازحين في منطقة الدراسة نزحوا نتيجة الحرب والهروب من الموت نتيجة هجوم تنظيم داعش الإرهابي على مناطقهم صيف 2014.

ينبغي في ضوء التعريف المذكور اعلاه توافر شرطين اساسيين لحدوث حالة النزوح.

1 -الحراك القسري أو غير الارادي (الاضطراري)، والذي لا يترك أي خيار آخر للأفراد سوى الرحيل أول الهرب من مكان سكناهم

2 –أن لا يتجاوز هذا الحراك الحدود السياسية للدولة، أي أنه اضطرار الفرد إلى الفرار من مكان سكناه الى اماكن اخرى داخل حدود بلاده [9].

1–5– اللجوء: حددت اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 مفهوم النازح الخارجي " اللاجئ" بأنه (الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو إلى الرأي سياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يتمتع بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد) [10].

1–6– مخيمات النزوح واللجوء: هو المكان الذي يأوي سكانا لجأوا اليه لأسباب قسرية تجبرهم على ذلك، وعادة ما يكون سكان هذه المخيمات من الملاحقين سياسيا او الهاربين من حروب او يكونوا ضحايا لعمليات تهجير بسبب النوع او العرق او الدين، او تفاديا لعمليات تطهير، وتنطبق تسمية مخيمات اللاجئين والنازحين على المأوى الذي يلجأ اليه أيضا ضحايا الكوارث الطبيعية والمجاعات (ضحايا بيئة)، وهي مخيمات عادة يكون فكرة انشاءها وقتية لسكانه ليعودوا الى ديارهم حالما سمحت لهم الأوضاع بعد زوال الأسباب التي أدت الى نزوحهم ولجوئهم [11].

1–7– التنظيم الإرهابي (داعش): وهي مجموعة إرهابية تتبنى ايدولوجية عنيفة حيث تطلق على نفسها اسم الخلافة الإسلامية وتدعي السلطة الدينية في الأماكن التي تحتلها، وتمارس أبشع الجرائم بحجة الدين وتطبيق الشريعة كما حدث مع الايزيديين في العام 2014 عندما احتل التنظيم قضاء سنجار بحكم الاختلاف في الدين والعقيدة، حيث قام بقتل المسنين والرجال وسبي النساء وبيعهم وتجنيد للأطفال، وهو التنظيم الذي توسع نفوذه بشكل كبير بين عامي 2011 الى 2015 واحتل محافظات عديدة في العراق وسوريا، ليتم بعد ذلك تحرير تلك المناطق بواسطة القوات الأمنية الرسمية والغير رسمية في الدولتين وبمساعدة ودعم امريكي أوروبي.

2 –تطور التباين المكاني والزماني لحجم مخيمات النازحين في قضاء زاخو(2015 – 2020)

ان جوهر جغرافية السكان يرتبط أساسا بالتوزيع الغير متساوي للسكان على سطح الأرض، لما تشهده من تغيير مع مرور الزمن، بسبب تغير الأهمية النسبية لأنواع الأنشطة الاقتصادية ومختلف الظواهر الديموغرافية الأخرى، لان التوزيع هو المرآة التي تنعكس عليها مجموعة العناصر البيئية سواء كانت طبيعية او بشرية او اقتصادية، او حقائق تاريخية [12]، وعملية التوزيع المكاني للسكان هي ناتج التفاعل المباشر والغير مباشر بين العوامل الطبيعية والبشرية، وهي عملية غير ثابتة انما مستمرة في كل مكان وزمان وتختلف أسبابها ونتائجها وفقا للزمان والمكان [13].

يمثل قضاء زاخو ثاني اهم قضاء في محافظة دهوك بعد قضاء المركز، وهي ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وإدارية أكثر من أي قضاء أخر في المحافظة [14]، حيث انها تقع على الحدود مع تركيا مما يعطيها أهمية اقتصادية كبيرة لوجود منفذ إبراهيم الخليل الحدودي الذي يمثل الواجهة الاقتصادية الرئيسية لإقليم كوردستان مع تركيا والدول الأوروبية.

من هذا المنطلق سيتم التعرف على حجم وعدد السكان الإجمالي والاصلي في القضاء وإظهار دور مخيمات النازحين فيه، وكذلك الوقوف على صورة التوزيع الجغرافي لسكان الوحدات الإدارية ومخيمات النازحين في منطقة الدراسة وخلال مدة الدراسة، حيث سيتم التعرف على حجم وعدد السكان ونسبة التغير إضافة الى معدل النمو السنوي للقضاء، حيث سيتم ابراز التباين المكاني لحجم السكان الناتج عن مخيمات النازحين على مستوى تلك الوحدات.

2–1– تطور الحجم والاهمية النسبية لسكان مخيمات النازحين في قضاء زاخو (2015 – 2020):

المقصود بالحجم السكاني هو عدد الافراد في مكان معين وزمان محدد، وتكمن أهميته في معرفة ما اذا كان هذا العدد اقل او اكثر في نفس المكان وفي فترات سابقة ومستقبلية، مستندا في ذلك على اتجاهات النمو السكاني وعدد السكان والمراحل التي مر بها [15]، عند دراسة النمو والتطور السكاني لمخيمات

النازحين وإيجاد الأهمية النسبية مقارنة مع قضاء زاخو نجد هناك اختلاف وتباين بين بداية الدراسة ونهايتها، حيث سيتم التعرف على حجم ونسبة التغير بالنسبة للقضاء بالإضافة الى معدل النمو السنوي وإبراز دور مخيمات النازحين في تباين نمو السكان في قضاء زاخو كما هو موضح في الجدول (1).

ومن ملاحظة الجدول (1) نستنتج ما يلي:

1- هناك تباينا في عدد سكان مخيمات النازحين المتمركزة في قضاء زاخو حيث الانخفاض في عدد الساكنين فيها وذلك بعدما كانوا في سنة 2015 (50693) نسمة، وبمعدل هجرة بالنسبة لأجمالي عدد سكان القضاء بلغ (12.75 %) كنسبة سكان المخيمات بالنسبة لأجمالي سكان القضاء، وانخفضت هذه النسبة لتصل الى (9.28%) بواقع (38735) نسمة خلال نهاية فترة الدراسة أي في العام 2020، وظهر تأثير ذلك الانخفاض في عدد سكان المخيمات على معدل النمو السنوي لسكان القضاء الذي بلغ (1.85%) مع احتساب سكان المخيمات مع سكان القضاء الأصليين و (0.96%) بالنسبة لسكان القضاء الإجمالي، يقابله (2.94 %) بالنسبة لسكان القضاء الأصليين، و (5.38- %) كمعدل نمو سنوي لسكان مخيمات النازحين وذلك خلال 5 سنوات.

2- بلغت نسبة التغير لسكان القضاء الإجمالي (4.94%)، اما بالنسبة لسكان القضاء الأصليين فبلغت نسبة التغير (15.84%)، بينما بلغت تلك النسبة (9.72%) عند إضافة سكان المخيمات الى سكان القضاء الأصليين، و (23.58- %) بالنسبة لسكان مخيمات النازحين.

جدول (1): معدل النمو السكاني والاهمية النسبية لسكان مخيمات النازحين وتأثيرهم بالنسبة لسكان قضاء زاخو (2015- 2020)

السنة	عدد سكان القضاء الإجمالي	عدد سكان القضاء الأصليين	عدد سكان المخيمات	عدد سكان القضاء الأصليين مع سكان المخيمات	عدد سكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات	معدل نمو القضاء الاجمالي (16)*	معدل نمو القضاء للسكان الأصليين	معدل نمو القضاء للسكان الاصليين مع سكان المخيمات	معدل النمو السنوي لسكان المخيمات	معدل النمو السنوي للاجئين ونازحي خارج المخيمات	نسبة التغير** (17)لسكان القضاء الإجمالي	نسبة التغير لسكان القضاء الأصليين	نسبة التغير لسكان القضاء الأصليين مع سكان المخيمات	نسبة تغير سكان المخيمات	نسبة تغير اللاجئين ونازحي خارج المخيمات	معدل الهجرة الوافدة*** (18)الناتجة عن المخيمات %
2015	**397468**	**275694**	**50693**	**326387**	**71081**											**12.75**
2020	**417113**	**319379**	**38735**	**358114**	**58999**	**0.96**	**2.94**	**1.85**	**-5.38**	**-3.72**	**4.94**	**15.84**	**9.72**	**-23.58**	**-16.99**	**9.28**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، هيئة الشؤون الإنسانية (B.R.H.A)، التقارير السنوية للنازحين واللاجئين الصادرة من الهيئة للسنوات 2015-2020.

2- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة التخطيط، محافظة دهوك، مديرية إحصاء محافظة دهوك، تقديرات سكان محافظة دهوك للسنوات2015-2020.

3- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، مديرية الهجرة والمهجرين واستجابة الازمات، قسم الهجرة والمهجرين، بيانات النازحين وللاجئين لسنة2020.

*معدل نمو السكان يستخرج بالطريقة التالية عن طريق برنامج اكسل: $\ln(p1/p0)/t*100$ حيث ان p1 = التعداد اللاحق، p0=التعداد السابق، t= فرق السنوات بين التعدادين .

**نسبة تغير السكان تستخرج بالمعادلة الحسابية التالية: $p/p0*100$ (p1-p0) حيث ان p1=التعداد اللاحق، p0=التعداد السابق، p= فرق الزيادة او النقصان بين التعدادين.

***معدل الهجرة الوافدة تستخرج عن طريق المعادلة التالية: $i/p*100$ حيث ان i= عدد الوافدين الى المنطقة، p=جملة سكان المنطقة.

2– 2 – تطور حجم سكان مخيمات النازحين بالنسبة لسكان الوحدات الإدارية في قضاء زاخو (2015 – 2020):

ان الخصائص الديموغرافية لسكان أي تجمع سكاني يختلف اختلاف جذرياً عن تلك التي يتميز بها سكان منطقة اخرى. بحكم نمط الحياة وطبيعة العلاقات بينهم ومستوى المعيشة وطبيعة النشاطات الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية التي يقومون بها [19]، الا ان البعض من هذه التكتلات السكانية تخرج من بين كل تلك المتغيرات حيث ان تجمعات مخيمات النازحين في منطقة الدراسة كان لأسباب أمنية والهروب من خطر الموت بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الجزء الشمالي الغربي من العراق و الشمال الشرقي السوري، مما أدى الى تكتلهم بهذا الشكل في مخيمات ذات كثافة سكانية مرتفعة جدا وفي ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية غير مناسبة، حيث ان صورة التوزيع الجغرافي الذي تم على أساسه كانت خارج إرادة هؤلاء المهاجرين وعملية انشاء تلك المخيمات كانت في حالة طارئة جدا بسبب الاعداد الكبيرة للنازحين واللاجئين من السوريين والعراقيين الذين توافدوا الى منطقة الدراسة، حيث دراسة الاختلافات المكانية في توزيع السكان من حيث النصيب العددي والمئوي من السمات الرئيسية لمعرفة كيفية انتشار الأنماط السكانية والمواقع التي تشغلها هذه الأنماط ضمن الرقعة الجغرافية المعينة، والجدول (2) يوضح المعطيات السكانية الخاصة بسكان قضاء زاخو والوحدات الإدارية التابعة لها مع ابراز دور مخيمات النازحين في التباين السكاني في الوحدات الإدارية لقضاء زاخو للفترة (2015 -2020) علما ان هناك 4 مخيمات للنازحين كالتالي:

جدول (2): الأهمية النسبية لمخيمات النازحين في تباين حجم السكان للوحدات الإدارية في قضاء زاخو (2015 – 2020)

الوحدة الادارية	اسم المخيم	السنة	عدد سكان الوحدة الإجمالي	عدد سكان الوحدة الأصليين	عدد سكان المخيم	عدد سكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات	عدد سكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات	% سكان المخيم من سكان الوحدة الاجمالي	% سكان المخيم من سكان الوحدة الأصليين مع المخيمات
مركز القضاء	جم مشكو	2015	291969	211660	26314	237974	53995	9.01	11.05
		2020	317395	245198	22525	267723	49672	7.09	8.41
ناحية دركار	بيرسفي 2	2015	50834	18098	9504	42477	8357	18.69	22.37
		2020	39936	20966	7125	37176	2760	17.84	19.16
	بيرسفي 1	2015	50834	18098	11050	42477	8357	21.73	26.01
		2020	39936	20966	5713	37176	2760	14.30	15.36
	دركار*	2015	50834	18098	3825	42477	8357	7.52	9
		2020	39936	20966	3372	37176	2760	8.44	9.07
ناحية رزكاري		2015	24615	21549			3066		
		2020	29798	24964			4834		
ناحية باتيفا		2015	30050	24386			5664		
		2020	29984	28250			1734		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، هيئة الشؤون الإنسانية (B.R.H.A)، التقارير السنوية للنازحين واللاجئين الصادرة من الهيئة للسنوات 2015-2020.

2- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة التخطيط، محافظة دهوك، مديرية إحصاء محافظة دهوك، تقديرات سكان محافظة دهوك للسنوات2015-2020.

3- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، مديرية الهجرة والمهجرين واستجابة الازمات، قسم الهجرة والمهجرين، بيانات النازحين وللاجئين سنة2020

ان عملية توزيع النازحين في المخيمات لم تكن متساوية على مستوى الوحدات الإدارية في قضاء زاخو المتمثلة بمركز القضاء والنواحي التابعة لها وهي (ناحية رزكاري، ناحية دركار وناحية باتيفا)، حيث نلاحظ ومن خلال الجدول (2) عدم ذكر ناحيتي (رزكاري و باتيفا) عند توزيع السكان في مخيمات النازحين على مستوى الوحدات الإدارية في قضاء زاخو مما يعني خلوها تماما من مخيمات النازحين وعدم قيام او انشاء مخيمات في هاتين الناحيتين الا ان هناك اعداد ليست بالقليلة من اللاجئين والنازحين في هاتين الناحيتين ولكن لم يتم انشاء مخيمات لهم وانما توزيعهم كان بشكل عشوائي ومن اختيارهم على مستوى حضر وريف هاتين الناحيتين كما موضح في الجدول (2) والشكل (1).

هناك تركز كبير لمخيمات النازحين في ناحية دركار حيث وجود 3 مخيمات للنازحين فيها من أصل 4 ضمن الحدود الإدارية على مستوى القضاء كما يظهر في الجدول (2) وتسبب تلك المخيمات بارتفاع الحجم السكاني في الناحية بشكل كبير جدا في سنة (2015) حيث وجود (24379) نسمة كنازحين في المخيمات من أصل (50834) نسمة كأجمالي عدد سكان الناحية مما يعني ان حوالي نصف سكان الناحية هم من النازحين في المخيمات التي توزعت كالتالي:

ا- مخيم بيرسفي2: بلغ العدد السكاني فيه (9504) نسمة حيث شكل بذلك (18.69%) من اجمالي عدد السكان في الناحية، و (22.37 %) من اجمالي عدد سكان الناحية الأصليين مع سكان مخيمات النازحين.

ب – مخيم بيرسفي1: حيث وجود (11050) نازح في هذا المخيم الذي شكل (21.73%) من عدد سكان الناحية الإجمالي، و (26.01 %) من سكان الناحية الأصليين مع سكان مخيمات النازحين.

ج- مخيم دركار: يعتبر أصغر مخيم على مستوى القضاء من حيث الحجم السكاني الذي بلغ (3825) نسمة، حيث شكل بذلك (7.52%) من اجمالي عدد السكان في الناحية، و (9 %) من اجمالي عدد السكان الأصليين مع مخيمات النازحين.

يلاحظ أيضا من خلال الجدول (2) انشاء مخيم واحد فقط ضمن حدود مركز القضاء وهو مخيم جم مشكو الذي يعد أكبر مخيم ضمن منطقة الدراسة حيث بلغ الحجم السكاني فيه (26314) نازح فيه حيث شكل بذلك (9.01%) من اجمالي عدد السكان ضمن قضاء المركز و (11.05%) من اجمالي عدد سكان المركز الأصليين مع سكان المخيم بالنسبة لسنة 2015.

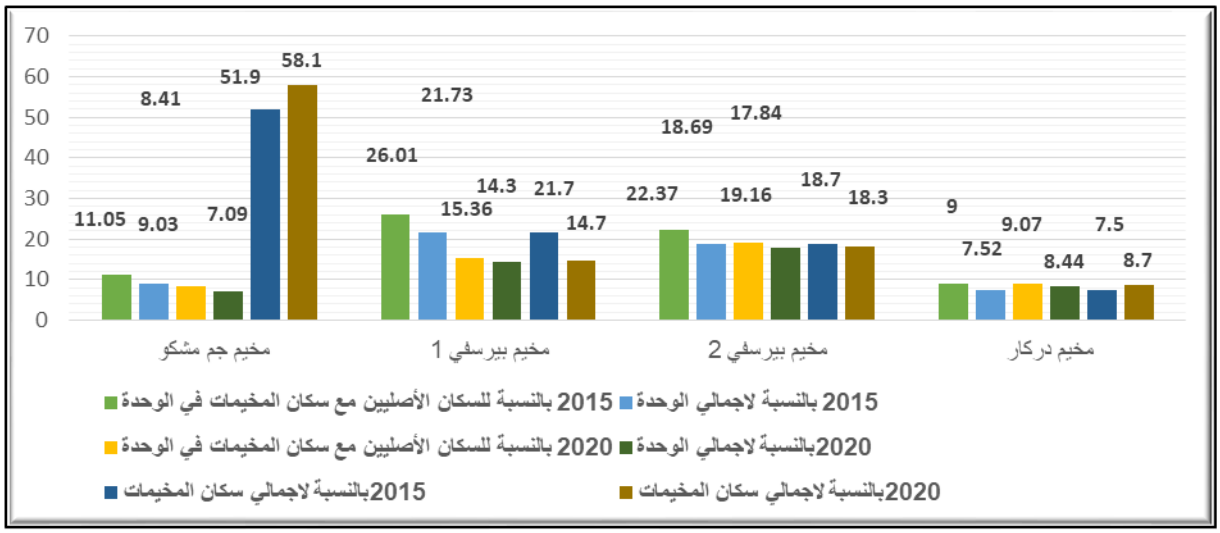

الشكل (1): الأهمية النسبة لمخيمات النازحين بالنسبة للوحدات الإدارية التابعة لها في قضاء زاخو (2015-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

مع نهاية فترة الدراسة أي في العام 2020 نلاحظ ان هناك انخفاضا في عدد سكان المخيمات بسبب عمليات العودة الى مناطقهم او الانتقال الى أماكن أخرى تقدم خدمات أفضل من داخل المخيم حيث ان مخيم جم مشكو شكل النسبة السكانية له (7.09 %) من اجمالي عدد السكان في مركز القضاء، و (8.41 %) من اجمالي عدد سكان المركز الاصليين مع سكان المخيم وذلك عن وجود (22525) نسمة في المخيم من أصل (317395) نسمة كأجمالي عدد السكان في مركز القضاء.

اما بالنسبة لناحية دركار وعند نهاية فترة الدراسة في العام 2020 نجد هناك انخفاض شديد في عدد سكان المخيمات المتمركزة ضمن حدود الناحية الإدارية وهي كالتالي:

ا- مخيم بيرسفي 2: بلغ الحجم السكاني فيه (7125) نسمة حيث شكل بذلك (19.16%) من سكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات، و (17.84 %) من اجمالي عدد السكان في الناحية.

ب – مخيم بيرسفي 1: حيث وجود (5713) نسمة فيه مشكلا بذلك (15.36%) من سكان الوحدة مع سكان المخيمات، و (14.30 %) من اجمالي عدد السكان في الناحية.

ج – مخيم دركار: بلغ العدد السكاني في المخيم (3372) نسمة، وشكل بذلك (9.07 %) من عدد سكان الوحدة مع سكان المخيمات، و (8.44 %) من اجمالي عدد السكان في الناحية.

يستنتج مما ذكر ان خلال خمس سنوات الدراسة كانت هناك نقص وتراجع في اعداد السكان في مخيمات النازحين ضمن قضاء زاخو والسبب في ذلك يعود الى عملية العودة من قبل ساكني هذه المخيمات الى مناطق سكناهم الاصلية بالإضافة الى انتقال البعض منهم الى أماكن أخرى خارج المخيمات بهدف الحصول على الخدمات ومحاولة إيجاد فرص عمل.

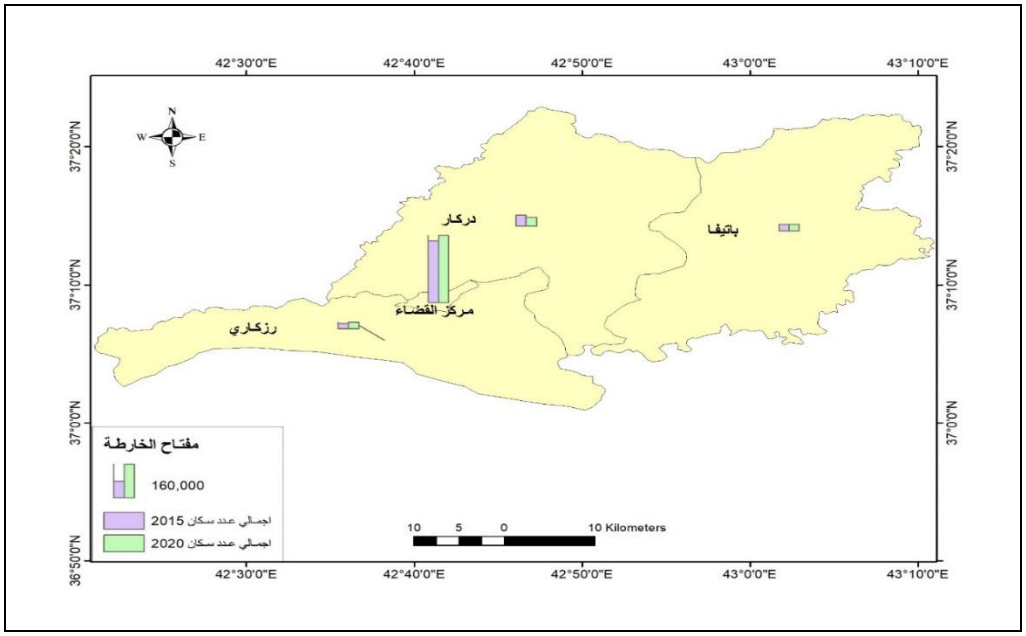

الخريطة (2): تطور حجم سكان الوحدات الإدارية في قضاء زاخو للفترة (2015–2020)

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

2-3- إثر مخيمات النازحين على معدلات النمو السكاني على مستوى الوحدات الإدارية في قضاء زاخو (2015 – 2020):

تتفاوت المجتمعات السكانية في معدلات النمو السكاني فيما بينها، تبعا للاختلافات في معدلات الزيادة الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى للتفاوت في معدل الهجرة، حيث ان مكونات النمو السكاني هي الزيادة الطبيعية والتي تتألف من عنصري الولادة والوفيات بالإضافة الى صافي الهجرة [20]، بالنظر الى الجدول (3) نجد ان السبب الرئيسي في تفاوت معدلات النمو السكاني في قضاء زاخو والنواحي التابعة له يعود بالدرجة الأساس الى عامل الهجرة وذلك لتعرض القضاء لموجة كبيرة من النازحين والمهاجرين سنة 2014 بعد اجتياح داعش لمناطق عديدة من العراق وسوريا ومن ضمنها قضاء سنجار ذات الغالبية الايزيدية حيث ان جميع المخيمات التي تم انشاؤها ضمن حدود القضاء هي للنازحين الايزيديين، ويظهر تأثير تلك المخيمات بشكل واضح من خلال الجدول (3) حيث انخفاض المعدل السنوي للنمو السكاني في بعض مناطق القضاء الى دون الصفر كما هو الحال بالنسبة لناحية دركار ذات المعدل (4.82-%) وبنسبة تغير بلغت (21.43-%) كما موضح في الشكل (3)، وذلك من خلال احتساب اجمالي عدد السكان في الناحية ومن ملاحظة معدل النمو السنوي لمخيمات النازحين الذي بلغ (8.16-%) ونسبة التغير لسكان المخيمات التي بلغت (33.50-%) يتضح تناقص الاعداد في هذه المخيمات مما يؤدي الى تناقص الاعداد بشكل تلقائي في مناطق تواجدها كما هو الحال أيضا بالنسبة معدل النمو السنوي لمخيم جم مشكو الوحيد في مركز القضاء قد بلغ (3.10-%) ونسبة تغير (14.39-%) حيث ساهم ذلك بانخفاض معدل النمو السنوي الإجمالي للقضاء الذي بلغ (1.66%) يقابله (2.94%) اذا ما تجاهلنا دور الهجرة في الاخذ بعين الاعتبار، و (2.35%) عند احتساب سكان القضاء الأصليين مع سكان المخيم.

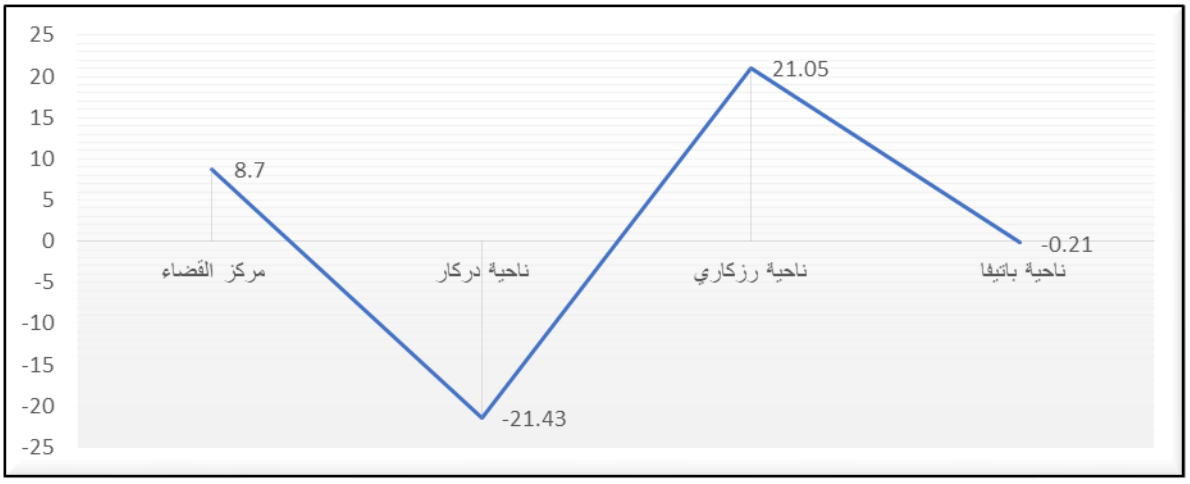

الشكل (2): نسبة التغير الإجمالي لسكان الوحدات الإدارية لقضاء زاخو (2015 -2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

فيما يخص ناحية دركار فهي الأكثر تأثرا من بين جميع الوحدات الإدارية في قضاء زاخو بأعداد النازحين في المخيمات حيث نلاحظ ان معدل النمو السنوي الإجمالي للناحية بلغ (4.82-%) ونسبة تغير بلغت (21.43-%)، و عند احتساب سكان المخيمات مع السكان الأصليين للناحية نجد ان معدل النمو السنوي يبلغ (2.66-%) ونسبة تغير تبلغ (12.47-%) يقابل هذه المعدلات ذات الإشارة السالبة (2.94%) كمعدل نمو سنوي بالنسبة لسكان الناحية الأصليين وبنسبة تغير تصل الى (15.84 %)، ويظهر دور مخيمات النازحين في تناقص حجم السكان

واضحا من خلال نسبة تغير حجم سكان المخيمات في الناحية التي وصلت الى (33.50-%) بمعدل نمو سنوي بلغ (8.16-%) خلال مدة 5 سنوات كما موضح في الشكل (2) والجدول(3) .

وبملاحظة الجدول (3) نجد خلو ناحيتي باتيفا ورزكاري من مخيمات النازحين وذلك بسبب عدم القيام من قبل السلطات المحلية بأنشاء مخيمات للنازحين ضمن حدود هاتين الناحيتين، الا ان دور الهجرة والنزوح يظهر واضحا في ناحية باتيفا التي بلغ معدل النمو السنوي الإجمالي فيها (0.04-%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان الأصليين (2.94%) مما يعني تمركز اعداد كبيرة من النازحين واللاجئين فيها عند بداية فترة الدراسة وتقليلهم مع مرور الزمن، فيما يخص ناحية رزكاري نجد ان اكبر معدل نمو سكاني سجل فيها على مستوى القضاء الذي بلغ (3.82%) بالنسبة لأجمالي السكان مما يعني استقرار المهاجرين وزيادتهم فيها

جدول (3): تباين معدلات النمو السكاني للوحدات الإدارية في قضاء زاخو (2015-2020)

اسم الوحدة الإدارية	معدل النمو الإجمالي للوحدة	معدل النمو للسكان الأصليين	معدل النمو للسكان الأصليين مع سكان المخيمات	معدل النمو السنوي لأجمالي سكان المخيمات في الوحدة	معدل النمو السنوي للاجئين ونازحي خارج المخيمات	نسبة التغير لسكان الوحدة الإجمالي	نسبة التغير لسكان الوحدة الأصليين	نسبة التغير لسكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات	نسبة التغير لأجمالي سكان المخيمات في الوحدة	نسبة التغير لسكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات
مركز القضاء	**1.66**	**2.94**	**2.35**	**-3.10**	**-1.66**	**8.70**	**15.84**	**12.50**	**-14.39**	**-8**
ناحية دركار	**-4.82**	**2.94**	**-2.66**	**-8.16**	**-22.15**	**-21.43**	**15.84**	**-12.47**	**-33.50**	**-66.97**
ناحية رزكاري	**3.82**	**2.94**			**9.10**	**21.05**	**15.84**			**57.66**
ناحية باتيفا	**-0.04**	**2.94**			**-23.67**	**-0.21**	**15.84**			**-69.38**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تعدادات السكان في الجدول (2).

3- تطور التباين المكاني والزماني لحجم مخيمات النازحين في قضاء سميل (2015 – 2020):

تعرض قضاء سميل الى موجة كبيرة من اللاجئين والنازحين منذ عام 2011 مع سوء الأوضاع الأمنية في سوريا، ولغاية 2014 وهجوم داعش الإرهابي على محافظة نينوى وقضاء سنجار بالتحديد حيث ان غالبية النازحين من القضاء المذكور اتخذوا من قضاء سميل ملجأ لهم وسكنوا في مخيمات لذا سيتم دراسة حجم وعدد السكان الإجمالي والاصلي في قضاء سميل والوقوف على دور مخيمات النازحين في اختلال التركيبة السكانية للقضاء وذلك من خلال ابراز حجم سكان المخيمات في مناطق القضاء المختلفة وما نتج عن تلك المخيمات من زيادة او نقصان في حجم سكان القضاء، بالإضافة الى صورة التوزيع الجغرافي لسكان الوحدات الإدارية ومخيمات النازحين في منطقة الدراسة وخلال مدة الدراسة، حيث سيتم التعرف على حجم السكان واعدادهم ونسبة التغير إضافة الى معدل النمو السنوي في القضاء، لإبراز التباين المكاني لحجم السكان الناتج عن مخيمات النازحين على مستوى تلك الوحدات المختلفة في القضاء الذي تعرض لأكبر موجة من النازحين واللاجئين مقارنة بالأقضية الأخرى في محافظة دهوك.

3-1- تطور الحجم والاهمية النسبية لسكان مخيمات النازحين في قضاء سميل (2015 – 2020):

تعد الحقائق الديموغرافية المتعلقة بنمو السكان ، ذات أهمية كبيرة عند وضع السياسات المتعلقة بالسكان وانشطته، لذلك يعد السكان المحور الأساسي الذي تدور حوله الكثير من الدراسات وفي مختلف المجالات، وهذه الدراسات ذات أهمية كبيرة خاصة عند وضع العمليات التخطيطية، حيث ان

وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها يتطلب معرفة تامة بالسكان، باعتبارهم العنصر المتغير في تلك السياسات[21]، لان أي دراسة الهدف منها هو خدمة الانسان حاضرا ومستقبلا ومن ثم خدمة التنمية، ومنها الدراسات الجغرافية، والتي هي تبحث في العلاقات والارتباطات المكانية للظاهرة الجغرافية [22].

ان دراسة النمو والتطور العددي لسكان مخيمات النازحين وإيجاد الأهمية النسبية مقارنة مع قضاء سميل يظهر ان هناك اختلاف وتباين بين بداية فترة الدراسة مرورا حتى عام 2020 كأخر فترة للبحث بسبب التزايد والتناقص في نازحي المخيمات، لذا سيتم التعرف على حجم السكان ونسبة التغير بالنسبة للقضاء الناتج عن نازحي المخيمات ودونهم، بالإضافة الى معدل النمو السنوي وإبراز دور مخيمات النازحين في تباين نمو السكان في قضاء سميل كما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4): معدل النمو السكاني والاهمية النسبية لسكان مخيمات النازحين وتأثيرهم بالنسبة لسكان قضاء سميل (2015– 2020)

السنة	عدد سكان القضاء الإجمالي	عدد سكان القضاء الأصليين	عدد سكان المخيمات	عدد سكان القضاء الأصليين مع سكان المخيمات	عدد سكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات	معدل نمو القضاء الاجمالي	معدل نمو القضاء للسكان الأصليين	معدل نمو القضاء للسكان الاصليين مع سكان المخيمات	معدل النمو السنوي لسكان المخيمات	معدل النمو السنوي للاجئين ونازحي خارج المخيمات	نسبة التغير لسكان القضاء الإجمالي	نسبة التغير لسكان القضاء الأصليين	نسبة التغير لسكان القضاء الأصليين مع سكان المخيمات	نسبة تغير سكان المخيمات	نسبة تغير سكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات	معدل الهجرة الوافدة الناتجة عن المخيمات %
2015	**422944**	**187102**	**88106**	**275208**	**147736**											**20.83**
2020	**398604**	**216748**	**73782**	**290530**	**108074**	**-1.18**	**2.94**	**1.08**	**-3.54**	**-6.25**	**-5.75**	**15.84**	**5.56**	**-16.25**	**-26.84**	**18.51**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، هيئة الشؤون الإنسانية (B.R.H.A)، التقارير السنوية للنازحين واللاجئين الصادرة من الهيئة للسنوات 2015-2020.

2- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة التخطيط، محافظة دهوك، مديرية إحصاء محافظة دهوك، تقديرات سكان محافظة دهوك للسنوات2015-2020.

3- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، مديرية الهجرة والمهجرين واستجابة الازمات، قسم الهجرة والمهجرين، بيانات النازحين وللاجئين لسنة2020.

بملاحظة الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

1- هناك تباين كبير في معدلات النمو السنوي للسكان في قضاء سميل وذلك بشمول نازحي المخيمات واجمالي عدد سكان القضاء الذي يحتوي على صافي الولادات والوفيات وصافي الهجرة، حيث نلاحظ ان معدل النمو لأجمالي القضاء يبلغ (1.18- %) وذلك عن فرق عدد السكان من العام 2015 لغاية 2020 وبقيمة عدد مطلق خلال تلك الفترة بلغت (24340-) نسمة ، كما ان معدل النمو السنوي لسكان القضاء الأصليين بلغ (2.94 %) خلال فترة الدراسة وعند إضافة سكان مخيمات النازحين على سكان القضاء الأصليين نجد ان هناك انخفاضا في المعدل حيث بلغ (1.08) خلال نفس الفترة وذلك بسبب التراجع في اعداد ساكني مخيمات النازحين بعدما كانوا في العام 2015 (88106) نسمة ليتناقص العدد الى (73782) نسمة خلال عام 2020 وبمعدل نمو سنوي انخفض ليبلغ (3.54- %) مما تسبب بانخفاض معدل النمو السنوي لسكان القضاء الإجمالي والاصلي مضافا اليه سكان مخيمات النازحين خلال فترة الدراسة.

2- وجود تفاوت واعداد تقدر بالسالب عند دراسة نسبة التغير لفئات السكان في قضاء سميل، حيث نجد ان نسبة التغير بالنسبة لأجمالي القضاء بلغت (5.75- %) بينما تبلغ تلك النسبة (15.84%) بالنسبة لسكان القضاء الأصليين التي تتراجع لتصل الى (5.56 %) عند إضافة سكان المخيمات لسكان القضاء الأصلي بسبب التراجع في نسبة التغير بالنسبة لسكان المخيمات التي بلغت (16.25- %) خلال فترة الدراسة ويمكن ملاحظة وإيجاد ذلك من خلال معدل الهجرة الوافدة الناتجة عن مخيمات النازحين بالنسبة لأجمالي سكان القضاء التي بلغت (20.83%) في العام 2015، لينخفض المعدل حتى يصل الى (18.51%) خلال نهاية الدراسة.

3-2- تطور حجم سكان مخيمات النازحين بالنسبة لسكان الوحدات الإدارية في قضاء سميل (2015 – 2020):

يعد التوزيع الجغرافي للسكان عبر أدارات المنطقة الواحدة من بين الحقائق الهامة والتي يجب أن تتوافر في أيدي الباحثين وخاصة المهتمين بالأبحاث الجغرافية. ونظراً لارتباط هذا التوزيع بالمكان ولان المهمة الرئيسة والأساسية للجغرافية هي دراسة العلاقات المكانية لظواهر سطح الأرض، لذا أصبحت دراسة الجوانب السكانية تشكل جزءاً مهماً من اهتمام جغرافي السكان. حيث أن أي تطور يحدث في أي تجمع سكاني يكون ذو صلة وثيقة بحجم سكانها ونوعيتهم وتوزيعهم وسرعة نموهم. ولعل من أبرز مظاهر عالم اليوم ان السكان لا يتوزعون بصورة متساوية على سطح الأرض لذلك تختلف صورة التوزيع الجغرافي لسكان الدولة الواحدة من إقليم إلى أخر، ومن منطقة إلى أخرى بسبب التباينات فيما بينها [26].

ان تباين الحجم السكاني في قضاء سميل والوحدات الإدارية التابعة لها، من حيث الزيادة والنقصان وتذبذب المعدلات والمؤشرات السكانية بين الوحدات الإدارية من حيث التوزيع المكاني والتوزيع الزماني وذلك عن فترة البحث، حيث يعود السبب في ذلك الى تعرض القضاء الى موجة كبيرة من اللاجئين والنازحين خلال فترة ما قبل البحث، حيث كانت اول موجة هجرة في القضاء عام 2011 وذلك بعد نشوب الحرب الاهلية في سوريا ، وازداد عدد المهاجرين والنازحين بشكل كبير جدا بعد تعرض الكثير من المناطق في سوريا والعراق الى سيطرة تنظيم داعش عام 2014 ، حيث استقبل القضاء اعداد بشرية كبيرة في تلك السنة وبالأخص النازحين الايزيديين في شهر آب من نفس العام وذلك بحكم وجود العديد من المجمعات والقرى الايزيدية المنتشرة في قضاء سميل ، حيث كان ذلك وجهة النازحين الايزيديين بحكم التشابه في العادات والتقاليد والأمور الاجتماعية والدينية الأخرى.

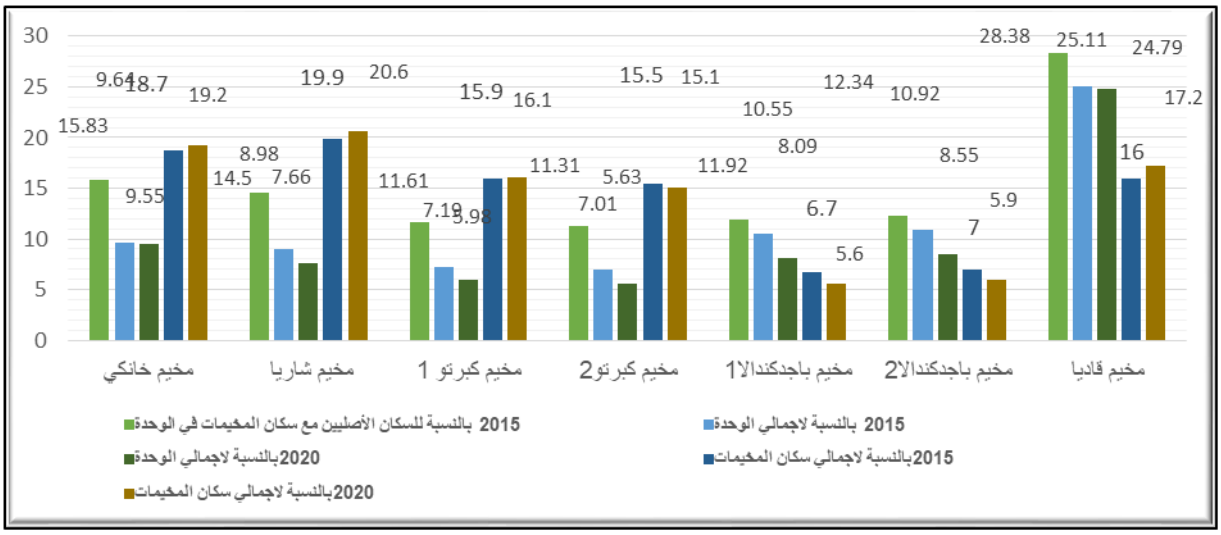

الشكل (3): الأهمية النسبة لمخيمات النازحين بالنسبة للوحدات الإدارية التابعة لها في قضاء سميل (2015-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

جدول (5): الأهمية النسبية لمخيمات النازحين في تباين حجم السكان للوحدات الإدارية في قضاء سميل (2015 – 2020)

الوحدة الادارية	اسم المخيم	السنة	عدد سكان الوحدة الإجمالي	عدد سكان الوحدة الأصليين	عدد سكان المخيم	عدد سكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات	عدد سكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات	% سكان المخيم من سكان الوحدة الاجمالي	% سكان المخيم من سكان الوحدة الأصليين مع المخيمات
مركز القضاء	خانكي	2015	171242	87731	16511	104242	67000	9.64	15.83
		2020	148709	101632	14208	115840	32869	9.55	12.26
ناحية فايده	شاريا	2015	195220	75709	17547	120988	74232	8.98	14.50
		2020	198536	87706	15217	125998	72538	7.66	12.07
	كبرتو 1	2015	195220	75709	14047	120988	74232	7.19	11.61
		2020	198536	87706	11882	125998	72538	5.98	9.43
	كبرتو 2	2015	195220	75709	13685	120988	74232	7.01	11.31
		2020	198536	87706	11193	125998	72538	5.63	8.88
ناحية باتيل	باجد كندالا1	2015	56482	23661	5962	49977	6505	10.55	11.92
		2020	51359	27410	4156	48692	2667	8.09	8.53
	باجد كندالا2	2015	56482	23661	6170	49977	6505	10.92	12.34
		2020	51359	27410	4393	48692	2667	8.55	9.02
	قاديا	2015	56482	23661	14184	49977	6505	25.11	28.38
		2020	51359	27410	12733	48692	2667	24.79	26.15

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، هيئة الشؤون الإنسانية (B.R.H.A)، التقارير السنوية للنازحين واللاجئين الصادرة من الهيئة للسنوات 2015-2020.

2- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة التخطيط، محافظة دهوك، مديرية إحصاء محافظة دهوك، تقديرات سكان محافظة دهوك للسنوات2015-2020.

3- حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، مديرية الهجرة والمهجرين واستجابة الازمات، قسم الهجرة والمهجرين، بيانات النازحين وللاجئين لسنة2020.

هناك تفاوت كبير في الكيفية التي تم توزيع مخيمات النازحين من حيث الحجم السكاني على مستوى الوحدات الإدارية في قضاء سميل حيث الدور الذي تلعبه هذه المخيمات في تباين نمو السكان على مستوى القضاء والنواحي التابعة له ومن خلال الجدول (5) والشكل (3) والخريطة (3) نستنتج ما يلي:

1- ان مركز القضاء هو الأقل تأثرا بمخيمات النازحين وذلك بسبب انشاء مخيم واحد فقط ضمن حدوده الإدارية وهو مخيم خانكي الذي بلغ حجمه السكاني سنة 2015 (16511) نسمة شكل بذلك (9.64%) من اجمالي السكان في القضاء و (15.83%) من اجمالي السكان الأصليين مضافا اليه سكان المخيم، كما انه شكل نسبة (18.7 %) من اجمالي سكان مخيمات النازحين على مستوى القضاء ، اما في العام 2020 انخفض حجم سكان المخيم ليبلغ (14208) نسمة حيث شكل بذلك (12.26%) من اجمالي السكان الأصليين مع سكان المخيم وباختلاف بسيط جدا بالنسبة لأجمالي سكان المركز.

2- ناحية فايدة الأكثر تأثرا بسكان مخيمات النازحين على مستوى منطقتي الدراسة ذلك لتركز 3 مخيمات فيها وذلك بمجموع حجم سكاني اكبر من المخيمات الأخرى وعلى مستوى الوحدات الإدارية الأخرى، ويظهر ذلك واضحا من خلال الجدول (5) حيث ان حجم السكان الأصلي للناحية بلغ (75709) نسمة وعند إضافة سكان مخيمات النازحين يرتفع هذا العدد ليصل الى (120988) نسمة، بنسبة تبلغ (37.42%) سكان المخيمات من سكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات وذلك في العام 2015، اما في العام 2020 نلاحظ انخفاض في حجم سكان مخيمات النازحين يقابله ارتفاع في حجم سكان الناحية الأصليين، حيث بلغ حجم سكان اجمالي المخيمات (38292) نسمة ونسبة بلغت (30.39%) سكان المخيمات من سكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات والتي تكون كالتالي:

أ- مخيم شاريا: يعد أكبر مخيم على مستوى الناحية من حيث الحجم السكاني الذي بلغ (17547) نسمة وذلك في العام 2015 حيث شكل بذلك (8.98%) من اجمالي عدد السكان في الناحية و (14.50%) عند احتساب سكان المخيمات مع سكان الناحية الأصليين، وفي العام 2020 انخفض الحجم السكاني للمخيم المذكور ليبلغ (15217) نسمة ليشكل (7.66%) من اجمالي عدد سكان الناحية و (12.07%) سكان الوحدة الأصليين مضافا اليه اجمالي سكان المخيمات.

ب- مخيم كبرتو 1: شكل المخيم (7.19%) من اجمالي سكان الناحية و (11.61%) من سكان الناحية الأصليين مع سكان المخيمات، وذلك بحجم سكاني قدر ب (14047) نسمة في العام 2015، اما في العام 2020 انخفض عدد سكان المخيم ليصل الى (11882) نسمة، حيث شكل بذلك (5.98%) من اجمالي السكان في الناحية، و (9.43%) من سكان الناحية الأصليين مع سكان المخيمات.

ج – مخيم كبرتو 2: أصغر مخيم ضمن حدود ناحية فايدة الإدارية من حيث حجم السكان الذي بلغ (13685) في العام 2015، حيث شكل بذلك (7.01%) من اجمالي عدد السكان في الناحية يقابله (11.31%) من سكان الناحية الأصليين مضافا اليه سكان المخيمات، وخلال العام 2020 انخفض حجم السكان في المخيم الذي وصل الى (11193) نسمة مشكلا بذلك (5.63%) من اجمالي السكان في الناحية، و (8.88%) من سكان الناحية الأصليين مع سكان المخيمات.

3 – ناحية باتيل: وهي الناحية التي تقع في الجزء الشمالي من قضاء سميل ذات الحجم السكاني الصغير مقارنة مع مركز القضاء وناحية فايدة حيث بلغ الحجم السكاني للناحية الأصليين (23661) نسمة في العام 2015، بينما بلغ عدد النازحين في المخيمات على مستوى الناحية (26316) نسمة ليشكلوا بذلك (52.65%) من سكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات و (46.59%) من اجمالي

عدد السكان في الناحية مما يعني ان حوالي نصف سكان الناحية هم من مخيمات النازحين، وفي العام 2020 انخفض حجم سكان نازحي المخيمات حيث تناقص ليصل الى (21282) نسمة ، حيث شكلت بذلك (43.70%) من حجم السكان الناحية الأصليين مضافا اليهم سكان المخيمات، و (41.43%) من اجمالي عدد السكان في الناحية، ذلك يعني ان هناك دور كبير لمخيمات النازحين في تباين السكان على مستوى الناحية، وهذه المخيمات تكون كالتالي:

أ- مخيم قاديا: يقع المخيم في اقصى شمال الناحية والقضاء، وهو أكبر مخيم على مستوى حدود الناحية من حيث الحجم السكاني الذي بلغ (14184) نسمة في العام 2015، حيث شكل بذلك (25.11%) من اجمالي حجم سكان الناحية، بينما بلغت تلك النسبة (28.38%) من سكان الناحية الأصليين مع سكان المخيم، بينما في العام 2020 نلاحظ انخفاض في حجم سكان المخيم الذي بلغ (12733) نسمة، ليشكل بذلك (24.79%) من اجمالي حجم السكان في المخيم، و (26.15%) من سكان الناحية الأصليين مع سكان المخيمات.

ب – مخيم باجد كندالا 2: في الجزء الشمالي الغربي من الناحية ذات الحجم السكاني الذي قدر ب (6170) نسمة في العام 2015 حيث شكلت هذه الاعداد (10.92%) من اجمالي عدد السكان في الناحية، و (12.34%) من سكان الناحية الأصليين مع سكان المخيمات، وفي العام 2020 نجد ان هناك انخفاض في حجم سكان المخيم حيث بلغ الحجم السكاني فيه (4393) نسمة ليشكل بذلك (8.55%) من اجمالي عدد السكان في الناحية يقابله (9.02%) من سكان الناحية الاصلين مع سكان المخيمات.

ج- مخيم باجد كندالا 1: الذي يقع مجاورا لمخيم باجد كندالا 2 والتي يتقارب فيه الحجم السكاني مع المخيم المذكور أيضا حيث بلغ عدد سكان المخيم (5962) نسمة سنة 2015 مشكلا بذلك (10.55%) من اجمالي السكان في الناحية، و (11.92%) من سكان الناحية الأصليين مضافا اليها المخيمات، بينما في العام 2020 نجد انخفاض في عدد النازحين في المخيم حيث انخفضت اعدادهم لتصل الى (4156) نسمة، حيث شكل بذلك (8.09%) من اجمالي السكان في الناحية، نجد في المقابل يشكل (8.53%) عند إضافة سكان المخيمات الى سكان الناحية الأصليين.

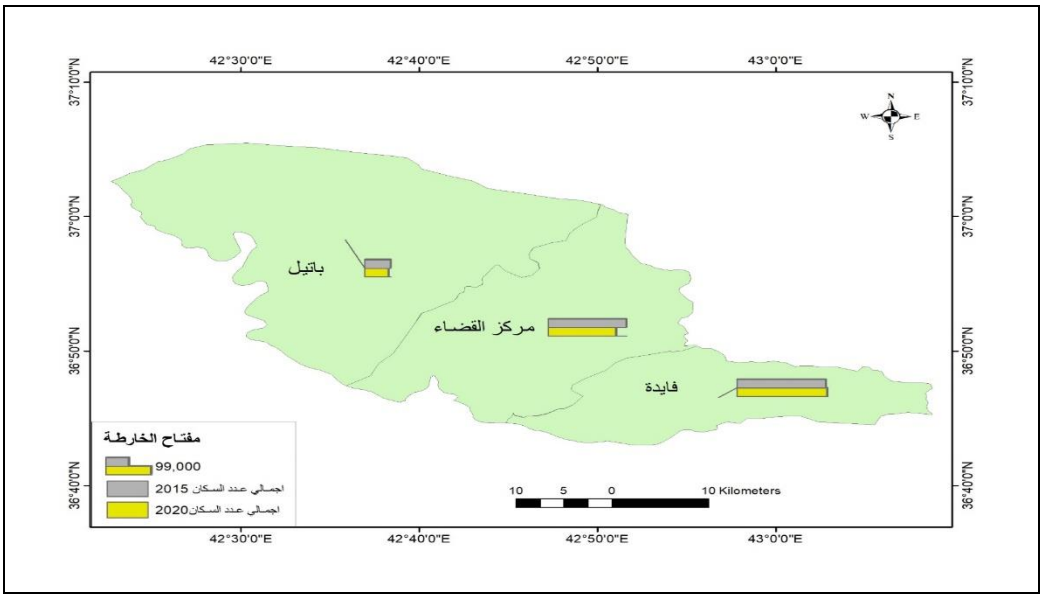

الخريطة (3): تطور حجم سكان الوحدات الإدارية في قضاء سميل للفترة (2015-2020)

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

3-3- إثر مخيمات النازحين على معدلات النمو السكاني على مستوى الوحدات الإدارية في قضاء سميل (2015 – 2020):

يشير مفهوم النمو والتطور السكاني في ادبيات علم السكان الى تزايد حجم السكان او نقصانه في فترة زمنية معينة، وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات الإقليم السكاني المعني [23]، وهذا يعني ان مصطلح النمو يدل دلالة واضحة على انه لا يسير في اتجاه واحد ومعين وبخط مستقيم وثابت ، وبمعنى اخر ان حركة النمو التطور السكاني تكون صعودا او نزولا حسب ظروف المنطقة او الإقليم السكاني [24]، كما هو الحال في منطقة الدراسة التي تشهد انخفاض في الحجم والنمو السكاني بالنسبة لمخيمات النازحين ، ذلك يعني قد يتناقص حجم السكان الى حد يصل فيه الى حالة يطلق عليها دون مستوى الاحلال، وقد يحدث العكس أي يصل النمو الى حالة حدوث الانفجار السكاني population Explosion كما هو الحال عند بداية تعرض منطقة الدراسة الى موجة الهجرة والنزوح منذ العام 2011 ولغاية 2014، حيث يترتب على ذلك الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية حيث تلتهم هذه الزيادة السكانية الفائض من الموارد الاقتصادية كان مقدرا لها ان تساهم في عملية التنمية. فنمو السكان إذا هو اختلاف في حجم السكان في هذا الإقليم او المنطقة او ذاك عبر فترات زمنية مختلفة، ويرتبط هذا المفهوم بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان وكلها مفاهيم لا تنفصل عن حركة السكان وتغيرها [25]، من هذا المنطلق ومن خلال الجدول (6) نستنتج ما يلي:

جدول (6): تباين معدلات النمو السكاني للوحدات الإدارية في قضاء زاخو (2015-2020)

اسم الوحدة الإدارية	معدل النمو الإجمالي للوحدة	معدل النمو للسكان الأصليين	معدل النمو للسكان الأصليين مع سكان المخيمات	معدل النمو السنوي لأجمالي سكان المخيمات في الوحدة	معدل النمو السنوي للاجئين ونازحي خارج المخيمات	نسبة التغير لسكان الوحدة الإجمالي	نسبة التغير لسكان الوحدة الأصليين	نسبة التغير لسكان الوحدة الأصليين مع سكان المخيمات	نسبة التغير لأجمالي سكان المخيمات في الوحدة	نسبة تغير سكان اللاجئين ونازحي خارج المخيمات
مركز القضاء	-2.81	2.94	2.10	-3	-14.24	-13.13	15.84	11.12	-13.94	-50.91
ناحية فايدة	0.33	2.94	0.81	-3.35	-0.46	1.69	15.84	4.14	-15.43	-2.28
ناحية باتيل	-1.90	2.94	-0.52	-4.24	-17.83	-9.07	15.84	-2.57	-19.12	-59

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

1- ساهم مخيم خانكي الوحيد ضمن حدود مركز القضاء في تباين النمو السكاني فيها بالرغم من العدد السكاني الكبير فيها والصفة الإدارية والخدمية الأعلى ضمن حدود القضاء بسبب تناقص معدل النمو السنوي لسكان القضاء الأصليين الذي بلغ (2.94%) لينخفض الى (2.10%) عند إضافة سكان المخيم المذكور اليه وبنسبة تغير بلغت (11.12%) مقابل (15.84%) بالنسبة لسكان الوحدة الأصليين، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض هذا المعدل بالنسبة لسكان المخيم الذي بلغ (3-%) وبنسبة تغير بلغت (13.94-%) خلال فترة البحث.

2- تمركز 3 مخيمات ضمن حدود ناحية فايدة وهي مخيمات (شاريا، كبرتو 1 وكبرتو 2) ساهمت بشكل كبير في ارتفاع الحجم السكاني بداية نشأتها في العام 2014 وبعدها تحول هذا الارتفاع في حجم سكان الناحية الناتج عن مخيمات النازحين ليتخذ مسار الانخفاض مع مرور الزمن حيث خلال فترة البحث تسبب هذه المخيمات بانخفاض معدل النمو السنوي لسكان الناحية الأصليين الذي بلغ (2.94%)

ليصل الى (0.81%) عند إضافة سكان المخيمات على سكان الناحية الأصليين بالمقابل نجد ان معدل النمو السنوي لأجمالي الناحية أيضا منخفض جدا حيث بلغ (0.33%) ويعود السبب في ذلك كما تم ذكره سابقا الى الانخفاض في اعداد النازحين واللاجئين ضمن حدود الناحية ، يذكر ان هناك مخيمين للاجئين السوريين أيضا ضمن حدود الناحية وهما (مخيم دوميز 1 و 2) لم يتم تناولهما في الدراسة لأنها تقتصر على مخيمات النازحين فقط وليس اللاجئين لان سكان المخيمين المذكورين هم من اللاجئين السوريين. كما نجد ان هناك تفاوت كبير في نسبة التغير وذلك من خلال تحول هذه النسبة من (15.84%) بالنسبة لسكان الناحية الأصليين الى (15.43-%) بالنسبة لسكان مخيمات النازحين على مستوى الناحية مما نتج عن ذلك نسبة تغير بلغت (4.14%) بالنسبة لسكان الناحية الأصليين مع إضافة سكان المخيمات لها بفارق (11.70%) دون المخيمات.

3- ناحية باتيل الأكثر تأثرا بمخيمات النازحين ويظهر ذلك واضحا من خلال معدل النمو السنوي لسكان هذه المخيمات الذي بلغ (4.24- %) ونسبة تغير بلغت (19.12-%) خلال فترة الدراسة مما ساهمت بذلك على انخفاض معدل النمو الإجمالي للناحية الذي بلغ (1.90-%) وبنسبة تغير بلغت (9.07-%) ، كذلك ساهمت هذه المخيمات بانخفاض المعدل بالنسبة لسكان الناحية الأصليين مع سكان المخيمات حيث بلغ (0.52-%) ونسبة تغير بلغت (2.57-%) بالنسبة لنفس الفئة، وذلك لان بلغ معدل النمو السنوي للسكان الأصليين في الناحية (2.94%) ونسبة التغير بلغت (15.84%) كما موضح في الشكل(4).

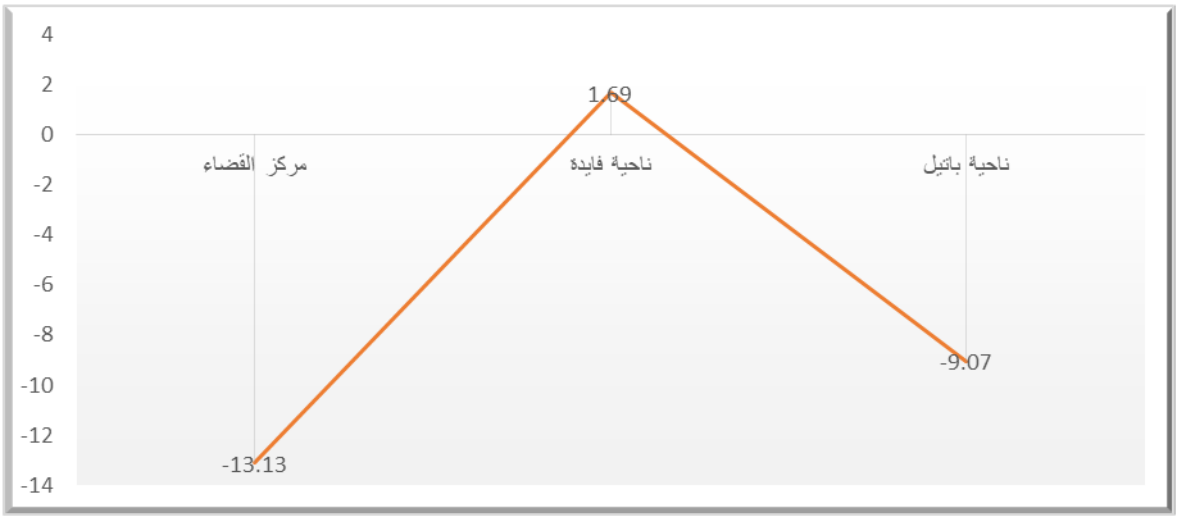

الشكل (4): نسبة التغير الإجمالي لسكان الوحدات الإدارية لقضاء سميل (2015 -2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

حيث نادرا ما نجد ان مركز قضاء او مركز محافظة ينخفض فيها العدد السكاني مقارنة مع وحدة إدارية تابعة لها كما حدث في قضاء سميل كما هو موضح في الجدول (5)، حيث ان الحجم السكاني في ناحية فايدة اكبر من الحجم السكاني في مركز القضاء والسبب الرئيسي في ذلك كما تم ذكره هو الهجرة، ويتصف النازحين والمهاجرين بالحركة المكانية الكبيرة حيث انهم يتنقلون من مكان الى اخر ومن فترة الى أخرى حسب ما يتطلب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لذلك بحكم عدم امتلاك او استقرار سكني معين وفي مكان معين ، يذكر ان ناحية فايدة تتركز فيها الكثير من المجمعات السكنية

للائيزيديين حيث ذلك كان عاملا من العوامل المسببة الى اختيار نازحي سنجار لهذ الناحية حيث كما هو معلوم بأن اكثر من 85% من أهالي سنجار هم ايزيديين وذلك بسبب التشابه في العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية كذلك الى توفر الأراضي السهلة الخصبة للزراعة في قضاء سميل حيث ان أهالي سنجار منذ القدم يعتمدون على الزراعة للمعيشة، يذكر ان الأمور الاقتصادية أيضا تلعب دور حيث السكن في الضواحي او الأرياف يتطلب تكلفة اقل مقارنة مع مراكز المدن.

ان تناقص حجم سكان في منطقتي الدراسة وعلى مستوى الوحدات الإدارية التابعة نتيجة عودة نازحي المخيمات في منطقتي الدراسة الى مناطق سكناهم الاصلية او الهجرة الخارجية يعود الى عدد من **العوامل والأسباب** من أهمها:

1- تحرير قضاء سنجار من سيطرة داعش وإعادة الأمان اليها، حيث أكثر من 99% من سكان مخيمات النازحين في منطقتي الدراسة هم من قضاء سنجار.

2- خلق فرص عمل وسبل للمعيشة في قضاء سنجار من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ساهم في ارتفاع معدل العودة.

3- انتشار فيروس كورونا في العام (2020) كان سببا اخرا لعودة عدد كبير من العوائل الى قضاء سنجار بسبب قطع الطرق وفرض حظر التجوال آنذاك، بسبب عدم استطاعة ارباب الاعمال في سنجار من الاجتماع بعائلاتهم مما دفعهم الى اصدار الأوراق الرسمية للعودة الطوعية الى مناطق سكناهم.

4- تطهير وتنظيف المناطق المحررة في قضاء سنجار من المخلفات الحربية.

5- الأوضاع المعيشية الصعبة في مخيمات النازحين، إضافة الى خطر الحرائق بالنسبة للخيم.

6- عودة أصحاب الأراضي الزراعية للعمل في أراضيهم وإعادة تأهيلها وزراعتها.

7- عودة الدوائر الحكومية الرسمية المتعلقة بالنفوس والمحكمة والزراعة والكهرباء وغيرها الى سنجار مما كان عاملا لسحب النازحين الى مناطقهم.

الاستنتاجات:

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالشكل الآتي:

1- ان عملية توزيع مخيمات النازحين على قضائي زاخو وسميل خلال مدة الدراسة لم تكن متساوية حيث تركز 7 مخيمات ضمن حدود قضاء سميل، و4 ضمن حدود قضاء زاخو.

2- تركزت 3 مخيمات في كل من ناحيتي فايدة وباتيل ومخيم واحد فقط ضمن مركز القضاء على مستوى حدود قضاء سميل، بينما هناك 3 مخيمات أيضا ضمن ناحية دركار ومخيم واحد فقط ضمن مركز القضاء مع خلو ناحيتي باتيفا ورزكاري من مخيمات النازحين بالنسبة لقضاء زاخو.

3- بلغ معدل الهجرة الوافدة الناتجة عن مخيمات النازحين في قضاء سميل (20.83%) سنة 2015 لينخفض حتى يصل الى (18.51%) خلال العام 2020 كما ورد في الجدول (4)، بينما بلغ المعدل نفسه في قضاء زاخو (12.75%) سنة 2015 وانخفض بعد ذلك حتى بلغ (9.48%) سنة 2020 كما ورد في الجدول (1)، مما يعني دور هذه المخيمات في التباين السكاني بالنسبة لقضاء سميل أكبر من قضاء زاخو.

4- مثل مخيم جمشكو ضمن مركز قضاء زاخو أكثر من نصف النازحين على مستوى القضاء بنسبة (51.9%) سنة 2015، و (58.1%) سنة 2020 من اجمالي حجم سكان مخيمات النازحين ضمن حدود القضاء.

5- بلغ معدل النمو السكاني لمركز قضاء زاخو مع مخيم جمشكو (2.35%) ونسبة تغير بلغت (12.50%)، يقابلها معدل نمو بالنسبة لناحية دركار مع مخيمات النازحين (2.66-%) ونسبة تغير (12.47-%)، حيث الدور الكبير لمخيمات النازحين في تباين نمو وتطور السكان على ناحية دركار.

6- مثلت مخيمات ناحية فايدة ضمن قضاء سميل أكثر من نصف اجمالي مخيمات النازحين على مستوى القضاء حيث بلغت نسبتهم (51.3%) سنة 2015 و (51.8%) سنة

2020 من اجمالي النازحين في المخيمات على مستوى قضاء سميل، بينما شكل مخيم خانكي الوحيد ضمن مركز القضاء (18.7 %) سنة 2015 و (19.2%) سنة 2020، وشكل نازحي المخيمات في ناحية دركار (29.9%) سنة 2015 و (28.8%) سنة 2020.

7- ساهمت مخيمات النازحين على مستوى منطقتي الدراسة وبدرجات متفاوتة في تباين النمو السكاني على مستوى القضاءان والوحدات الإدارية التابعة لهم، وذلك لان معدلات النمو السكاني كما هو معلوم وفي جميع انحاء العالم تتجه نحو الزيادة في الحالات الطبيعية الا ان الهجرة والنزوح ومن ضمنها مخيمات النازحين تسبب في انخفاض معدلات النمو السكاني حتى صارت بالسالب وبدرجات كبيرة كما هو الحال بالنسبة لناحية دركار التي بلغ معدل النمو الإجمالي خلال فترة الدراسة (-4.82%).

التوصيات:

1- الارتقاء بالعمل الاحصائي السكاني من قبل مؤسسات الدولة ووزارة التخطيط وخاصة البيانات المتعلقة بالهجرة بشكل دوري.

2- العمل على إعادة النازحين الى مناطقهم الأصل لتقليل الضغط على الموارد والبنى التحتية.

3- ضرورة توزيع المهاجرين على مناطق متفرقة وحسب الوحدات الادارية لعدم خلق ضغط على منطقة معينة وانعدام ذلك في أخرى.

الهوامش

(1) فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، ط4، الإسكندرية، مصر، 1993، ص22.

(2) جمعية النهضة العلمية، اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الاول، جامعة اديامان، تركيا , 2016 , ص 147.

(3) مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر , 1984 , ص 215.

(4) مُحَمَّد المقداد، النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي (1993 – 2003)، مجلة جامعة دمشق، مجلد 23 , عدد 2 , دمشق، سوريا , 2008 , ص 22.

(5) كفاح داخل عبيس، تحليل جغرافي للهجرة القسرية الى مدينة النجف الاشرف، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية، جامعة واسط، العراق , 2011 , ص 1070.

(6) فتحي مُحَمَّد ابو عيانة، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر , 1996 , ص 51.

(7) ساجدة عبد الحكيم عبد القادر محسن، الهجرة الداخلية الوافدة الى مدينة نابلس1994-2017 الأسباب والاثار، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، ص 13.

(8) مُحَمَّد عرب الموسوي وابراهيم العكرمي، الجغرافيا البشرية، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن , 2016 , ص 88.

(9) فهد مزبان خزار الخزار، ازمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران 2014 الاسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الآداب، جامعة البصرة، عدد خاص بالمؤتمرات , 2018-2019 , ص 61.

(10) منال ابراهيم ابو عبد الله، الحماية الواجبة للمهاجرين والنازحين في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوقو، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020، ص 9.

(11) المنظمة الدولية للهجرة iom (بعثة العراق) ، العراق أزمات النزوح 2014-2017، تقرير عن تحركات السكان في المناطق التي احتلها داعش والمناطق المحررة، 2018، ص 52.

(12) فوزي سهاونة، مبادئ الجغرافية، الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1982، ص 168.

(13) لطيف حاتم كرار الطائي، التوزيع السكاني والسياسة السكانية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1996، ص 48.

(14) جهان هاشم مُحَمَّد ونشوان شكري عبد الله، نمو السكان وتوزيعه الجغرافي في مدينة زاخو للفترة (1947 – 2017) دراسة في جغرافية السكان، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 8، العدد 2، إقليم كوردستان، العراق، 2020، ص 230.

(15) حسن عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان وتوزيعهم في اهوار محافظة ذي قار للمدة 1977 – 1997 (دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد)، مجلة آداب ذي قار، العدد 3، 2011، ص 5.

(16) جنار محسن حسن، إثر حركة النزوح واللجوء على تغير حجم والتركيب السكاني في محافظة دهوك (2015)، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (2)، العدد (32)، 2017، ص 127.

معدل نمو السكان يستخرج بالطريقة التالية عن طريق برنامج اكسل:

$\ln(p1/p0)/t*100$ حيث ان p1 = التعداد اللاحق و p0=التعداد السابق ، t= فرق السنوات بين التعدادين .

[17] جنار محسن حسن، نمو وتوزيع السكان في قضاء دهوك (1947 – 2010)، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، إقليم كوردستان العراق، 2014، ص 12.
نسبة تغير السكان تستخرج بالمعادلة الحسابية التالية: (p1-p0) p/p0*100 حيث ان p1=التعداد اللاحق، p0=التعداد السابق، p= فرق الزيادة او النقصان بين التعدادين.

[18] مجدي سعدالدين حميد إسماعيل، الهجرة وأثرها على النمو الحضري في محافظة البحر الأحمر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة سوهاج، مصر، 2020، ص 31.
معدل الهجرة الوافدة تستخرج عن طريق المعادلة التالية: i/p*100 حيث ان i= عدد الوافدين الى المنطقة، p=جملة سكان المنطقة.

[19] ليديا حسين رحيمه، التحليل الجغرافي للعنوسة في محافظة واسط، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، العراق، 2017، ص12.

[*] بيانات مخيم دركار تعود للعام 2016 لعدم توفر بيانات عام 2015.

[20] فوزي سهاونة، مصدر سابق، ص 170.

[21] اياد مُحَمَّد مخلف عدوان الدليمي، التحليل الجغرافي للتركيب العمري والنوعي لسكان محافظة الانبار (1977 – 2014)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، العراق، 2016، ص 14.

[22] ليديا حسن رحيمه، مصدر سابق، ص 22.

[23] فلاح جابر جاسم الغرابي، النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي – دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الاداب، جامعة القادسية، المجلد 16، العدد 2، 2013، ص 401.

[24] فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، مصدر سابق، ص 75.

[25] عبد الرزاق الجلبي، علم الاجتماع والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 37.

المصادر

أ– الكتب:

عبد الرزاق الجلبي، علم الاجتماع والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2996.

فوزي سهاونة، مبادئ الجغرافية، الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1982.

مُحَمَّد عرب الموسوي وإبراهيم العكرمي، الجغرافيا البشرية، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

ب– الرسائل والاطاريح والأبحاث:

اياد مُحَمَّد مخلف عدوان الدليمي، التحليل الجغرافي للتركيب العمري والنوعي لسكان محافظة الانبار (1977 – 2014)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، العراق، 2016.

المنظمة الدولية للهجرة iom (بعثة العراق)، العراق أزمات النزوح 2014-2017، تقرير عن تحركات السكان في المناطق التي احتلها داعش والمناطق المحررة، 2018.

جهان هاشم مُحَمَّد ونشوان شكري عبد الله، نمو السكان وتوزيعه الجغرافي في مدينة زاخو للفترة (1947 – 2017) دراسة في جغرافية السكان، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 8، العدد 2، إقليم كوردستان، العراق، 2020.

جنار محسن حسن، إثر حركة النزوح واللجوء على تغير حجم والتركيب السكاني في محافظة دهوك (2015)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (2)، العدد (32)، 2017.

جنار محسن حسن، نمو وتوزيع السكان في قضاء دهوك (1947 – 2010)، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، إقليم كوردستان العراق، 2014.

جمعية النهضة العلمية، اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الاول، جامعة اديامان، تركيا, 2016.

حسن عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان وتوزيعهم في اهوار محافظة ذي قار للمدة 1977 – 1997 (دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد)، مجلة آداب ذي قار، العدد 3، 2011.

ساجدة عبد الحكيم عبد القادر محسن، الهجرة الداخلية الوافدة الى مدينة نابلس1994-2017 الأسباب والاثار، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.

فلاح جابر جاسم الغرابي، النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي – دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الاداب، جامعة القادسية، المجلد 16، العدد 2، 2013.

فهد مزبان خزار الخزار، ازمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران 2014 الاسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد

الآداب، جامعة البصرة، عدد خاص بالمؤتمرات , 2018–2019.

مجدي سعدالدين حميد إسماعيل، الهجرة وأثرها على النمو الحضري في محافظة البحر الأحمر، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة سوهاج، مصر، 2020.

منال ابراهيم ابو عبد الله، الحماية الواجبة للمهاجرين والنازحين في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوقو، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020.

ليديا حسين رحيمه، التحليل الجغرافي للعنوسة في محافظة واسط، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، العراق، 2017.

لطيف حاتم كرار الطائي، التوزيع السكاني والسياسة السكانية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1996.

وصفي هاشم الرمامنه، تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء (1952 – 1994)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998.

ج– المطبوعات الحكومية:

حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، هيئة الشؤون الإنسانية (B.R.H.A) .

حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة التخطيط، محافظة دهوك، مديرية إحصاء محافظة دهوك.

حكومة إقليم كوردستان – العراق، وزارة الداخلية، محافظة دهوك، مديرية الهجرة والمهجرين واستجابة الازمات، قسم الهجرة والمهجرين.

د– الجهات الغير حكومية:

منظمة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

رولێ کەمپێن ئاوارەیان دگهورینا قەبارێ ئاکنجیێن قەزا زاخو وسێمێل ل ماوێ (2015-2020)

پوختە

ڤەکولین لدور بابەتێ کەمپێن ئاوارانە ل قەزا زاخو وسێمێل وەک فاکتەرەکێ کارتێکەر لسەر جیاوازیا بەلاڤبوونا جهی ودەمی یا ئاکنجیان هەروەسا ئەو ئاریشێن دیموگرافی وئابوری وکومەلایەتی یێن لدیڤ دا دهێن وئەڤ کەمپە هاتینە ئاڤاکرن ژئەنجامێ ئاوارەبوونا ئاکنجیێن قەزا سنجار ل سالا 2014 پشتی هێرشا (داعش) بوو سەر دەڤەرێ وداگیرکرنا وێ، ئەڤجا ئەڤ ڤەکولینە رابویە ب لێکولینا وان گوهورینێن پەیدابوین ژڤان کەمپان بریکا ڤەکولین ودیارکرنا قەبارێ ئاکنجیێن وان وگوهورینێن بسەردا هاتین ب بورینا دەمی ورولێ ڤێ چەندێ دجیاوازیا پەیدابوی دقەبارێ ئاکنجیێن قەزا زاخو وسێمێل دا ویەکەیێن رێڤەبەری یێن بسەرڤە لماوێ دناڤبەرا (2015-2020)، وئارمانج ژڤەکولینێ دیارکرنا جیاوازیا لڤینا جهی یا دانیشتوانا یە وقەبارە وئاراستێ وێ ل ڤان قەزا یان ویەکەیێن بسەرڤە دگەل ڤەکولینا رولێ کەمپێن ئاواران لسەر ڤێ چەندێ، ئەڤجا لێکولینێ پشتبەستن لسەر رێبازێن ب دیڤ داچوون وشروڤەکرنا چەنداتی بوشروڤەکرنا داتا ب پشتبەستن لسەر شێوازێن چەنداتی ژیاسایێن ئاماری یێن تایبەت ب ئاکنجیان ڤە، ئەڤجا ڤەکولینێ ئەو چەندە ئاشکەرا کر کو کەمپان رولەکێ مەزن هەیە دجیاوازیا گەشەکرنا ئاکنجیان دا لسەر ئاستێ قەزا سێمێل وناحییێن دگەلدا ب بەراوردی دگەل قەزا زاخو وناحییێن وێ ژئەنجامێ هەبوونا 7 کەمپان دناڤ سنورێ قەزا سێمێل دا، و 4 دناڤ سنورێ قەزا زاخو دا وب شێوەکێ یەکسان بەلاڤنوبوینە لسەر یەکەیێن وێ یێن ئیداری وەسا کو 3 کەمپ ژسەرجەمێ 4 کەمپان ل ناحیا دەرکارێ نە ئەڤجا کارتێکرن مەزنتربو لسەر.

THE ROLE OF IDP CAMPS IN POPULATION SIZE CHANGE IN ZAKHO AND SEMEL DISTRICTS FOR THE PERIOD (2015-2020)

FARS **SH**AALAN **I**SMAEL and **Z**YAD **A**BDULAZIZ **Y**USEF
Dept. of Geography, College of Humanities, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

The study focuses on the issue of camps for displaced persons in the districts of Zakho and Semel as an influential factor in the variability of the spatial and temporal distribution of the population as well as the accompanying demographic, economic and social problems, as these camps were established as a result of the displacement of the people of Sinjar district in 2014 after the attack of ISIS and the occupation of the area, so this study came to highlight the variables that resulted from these camps through the study and measurement of the population For the size of the population of these camps and their development over time and their role in the population variation at the judicial level of Zakho and Semel and their administrative units during the period (2015-2020), this study aims to reveal the variability of the spatial movement of the population, its size and trends in the districts of Zakho and Semel and their administrative units with a focus on the role of camps for displaced persons in this, and the study relied on the inductive and analytical approaches The study revealed a significant role for IDP camps in the variability of population growth at the level of Semel district and its subordinate districts compared to Zakho district and its subordinate districts because of the presence of (7) camps within the boundaries of Smil district, and (4) within the boundaries of Zakho district. which was not evenly distributed among the administrative units of the judiciary, where (3) camps out of (4) were concentrated within the boundaries of the Darkar district, which made the impact on them greater than other administrative units.